

إضراب المناخ العالمي

ازمة في كل مكان وليس هنالك عدالة، ازمة المناخ هنا ولم يعد بالإمكان تجاهلها ونحن نشعر ونلتمس ذلك في كل مكان في مجالات الحياة، والطبقة السياسية لاتفعل في الحكومة الفيدرالية الألمانية تأخرت حماية المناخ، بل وتجاهلت شي حيال ذلك. وعطلت، ومنعت. ألمانيا بعيدة كل البعد عن بلدها للارتقاء إلى مستوى مسؤوليتنا التاريخية تجاه الجنوب العالمي والتغيير المناخي، أناس كثيرة يشعرون بالإحباط بسبب الجمود السياسي.

نحن نريد تغيير ذلك. في نطاق تجمعنا نحن رابطة تحالف المجتمع المدني سنخرج الى الشوارع يوم 15 سبتمبر، وان الغالبية والنسبة الاعظم من المتمع لاتزال تريد وبقوة والآن أكثر من اي وقت مضى وبقوة، تطبيق برنامج طموحها المناخي وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية لأن : حماية المناخ تعني العدالة الاجتماعية.....

إن أزمة المناخ غير عادلة اجتماعيا. لن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض والمحدود هم من يساهمون وبشكل كبير في حماية المناخ وبل لهم الدور الأكبر في ذلك تماما والحقيقة هي: ان الجزء الأفقر من الألمان والجزء الأكبر من السكان هم من يمثلون بالفعل للأهداف المناخية لعام 2030.

ومع ذلك، فإن السياسة يحاولون في كثير من الأحيان حمل ازمة المناخ على عاتق وكاهل الطبقة الفقيرة والكادحة. لكن في النهاية من عليهم أن يدفعوا ضريبة أسباب أزمة المناخ هم: الاغنياء و الشركات الغنية والكبيرة.

يأتي الطلب على حماية المناخ العادلة اجتماعيًا من منتصف وقلب المجتمع. لقد دفنت إشارة المرور طموحاتها في مجال السياسة المناخية ولم يعد للصبر مجال. يستغرق الأمر الكثير الآن الكثير من الضغط لحمل الحكومة على تنفيذ سياسة حماية المناخ.

أجزاء كبيرة من السياسيين واللوبي الأحفوري والشركات النفطية والمتعاونين معهم والصحافة العنصرية يريدون انقسام المجتمع وتحريضه ودفعه نحو الانقسامات والاقتيال الداخلي. ونحن معا يمكن ان نتغلب على الانقسامات الاجتماعية. لأننا بمفردنا او كل بمفرده ولهذا لنكن يدا واحدة . نخرج إلى الشوارع مع النقابات لن نحل أزمة المناخ العمالية ونوضح , ان حماية المناخ تعني العدالة الاجتماعية. اجتماعيًا، يؤدي التحول المروري فقط إلى إنشاء أماكن تستحق العيش فيها. اي سيارات اقل ودرجات أكثر واماكن معيشية نقيه ونظيفة. إن سياسة النقل الصديقة للمناخ ليست سياسة تخيلية او عبث اوهم، بل إنها حق لنا جميعا.

ما يقرب أكثر من 10000 كيلومتر من الطرق السريعة الجديدة كل عام يتم بناها ورسها وهذا يل على شي واحد الا وهو: حماية المناخ ليست أولوية لوزير النقل فولكر فيسينج. نحن بحاجة لتغيير سياسة النقل بدرجة ١٨٠ لذا ياسيد ويسنج استجب وغير او اخرج واستقل من فضلك.

سياسة النقل الصديقة للمناخ تخلق أماكن تستحق العيش فيها. الأماكن التي تدعو استخدام وسائل النقل العام – التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة. هذه الأماكن هي للجميع ممكنة ومتوفرة ونحن سوف نقاتل ونكافح من اجل ذلك.

ان سياسية النقل الصديقة للبيئة والمناخ تعني ايضا تحقيق العدالة للجميع لجعل عجلة النقل والمواصلات مستمرة وفعالة ومتوفرة للجميع.

هؤلاء الناس والأشخاص الذين يعملون في مجال النقل والمواصلات العامة كسائقي الحافلات والقطارات وغيرهم من الطبقة العاملة في هذا المجال وهم يشاركون بصورة فعالة وكبيرة في تقرير وتحديد الكثير وبشكل حاسم بنوعية حياتنا وطريقة عيشها هم يقدمون خدمة ومساهمة كبيرة في تحقيق العدالة المناخية وكذلك تحول حركة المرور والواقع البيئي.

بالنسبة لليوم وايضا للمستقبل من اجلهم ومن اجل الجميع نحن نطالب العدالة في دفع الأجور والرواتب وكذلك تحسين ظروف وخدمات العمل للطبقات الكادحة والعاملة.

العدالة المناخية تعني سياسة مناخية متسقة

وفي عام 2019، تم تقديم قانون حماية المناخ، واستجابت الحكومة الفيدرالية في ذلك الوقت بالقانون لضغوط الشارع، من حركة "جمعة من أجل المستقبل". يحدد القانون حاليًا أهدافًا ملزمة للقطاع - أي الحد الأقصى لكميات الانبعاثات التي يمكن أن يصدرها قطاع ما سنويًا. وفي حال تجاوز قطاع ما هذا الحد، يجب على الوزارة المسؤولة تقديم برنامج فوري لتحقيق الأهداف في العام التالي. هذه هي الطريقة التي يتم بها إنشاء الالتزام.

ومع ذلك، قررت الحكومة الفيدرالية الآن إلغاء أهداف القطاع، وبالتالي فهي تتخذ الاتجاه الخاطئ تمامًا. وهذا بمثابة تصريح مجاني للوزراء، لأنه يعني أنه يمكن تجاهل الأهداف المناخية في المستقبل دون انقطاع. إن القانون الذي لا يزال ساريًا قد تم

انتهاكه بالفعل - على سبيل المثال في قطاعي البناء والنقل. يجب ألا نسمح بهذا. بعد العطلة الصيفية، ستتم إعادة التفاوض على قانون حماية المناخ: فلا بد أن يكون ملزماً قانوناً حتى يتسنى خفض الانبعاثات بشكل فعال ويصبح من الممكن حماية المناخ بشكل ثابت. ولهذا نطالب: الحفاظ على أهداف القطاع، وتشديد قانون حماية المناخ بدلاً من إتلافه.

العدالة المناخية تعني العدالة العالمية

يعاني الناس في جميع أنحاء العالم بالفعل من أزمة المناخ - وخاصة أولئك الذين يساهمون فيها بأقل قدر ممكن. إن تدمير المحميات الطبيعية والكوارث الطبيعية والطقس المتطرف والمتغير يؤثر بشكل خاص على الأشخاص الأكثر ضعفاً وفقراً وذوي الدخل المحدود ، ويكون هولاء بعين المسؤولين والسياسيين هم مسؤولين عن أكثر من ثلاثة أرباع الأضرار والتكاليف الناجمة عن أزمة المناخ، تلك الأضرار والتكاليف التي هم ليسوا مسؤولين عنها. هذا غير عادل.

إن أزمة المناخ هي أزمة ظلم عالمية

إن الشمال العالمي مسؤول عن 92% من جميع الانبعاثات. هذه هي الدول الصناعية مثل ألمانيا التي بنت ازدهارها على الاستغلال الاستعماري (الجديد) لقرون من الزمن في الجنوب العالمي، والحفاظ على الظلم المنهجي والتثبيت على النمو الدائم خارج أي حدود كوكبية وبشرية. لا يمكن ولا يجب أن تستمر الأمور على هذا النحو. ويتعين على ألمانيا الآن أن تفي بمسؤوليتها التاريخية....

ولهذا السبب هناك حاجة إلى تخفيف أعباء الديون عن الجنوب العالمي والتعويضات المناسبة ومدفوعات "الخسائر والأضرار" من الشمال العالمي - ليس كعمل خيري،

ولكن كعملية عدالة تحويلية تعيد السلطة السياسية إلى الناس. نحن نطالب بالعدالة العالمية، ونقف جنبًا إلى جنب كحركة عالمية مع الأشخاص والمناطق الأكثر تضرراً، ونناضل من أجل عالم أفضل اليوم وغداً.

نحن كثر، سنعلو صوتنا ولن نتوقف. سنعرض في 15 سبتمبر. معًا كيف يبدو الأمر عندما تسير العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية جنبًا إلى جنب. دعونا نزل إلى الشوارع معًا في 15 سبتمبر 2023 للدفاع عن التغيير المنهجي وعالم صديق للمناخ! هل انت معنا؟